

توصيات للأبحاث الأكاديمية من حيث التنفيذ وإعداد التقارير والحرير والنشر في المجلات الطبية تحديث مايو 2022

هذه نسخة مترجمة إلى اللغة العربية من توصيات اللجنة الدولية لمحري المجلات الطبية (ICMJE) بشأن الأبحاث الأكاديمية من حيث التنفيذ وإعداد التقارير والحرير والنشر في المجلات الطبية، ترجمة سوزان الخضير (محررة ومترجمة مستقلة، suzanalkhodair@gmail.com). لجنة (ICMJE) لم تراجع أو تُوافق على محتويات هذه النسخة أو تُدعمها. يمكنك الحصول على النسخة الأصل من توصيات لجنة ICMJE من www.ICMJE.org.

This is an Arabic language translation of the ICMJE Recommendations for the Conduct, Reporting, Editing and Publication of Scholarly Work in Medical Journal (May 2022 update). Translated by Suzan Alkhodair, MBBS, ELS (freelance medical editor - translator, suzanalkhodair@gmail.com). The ICMJE has not endorsed nor approved the contents of this translation. The official version of the Recommendations for the Conduct, Reporting, Editing and Publication of Scholarly Work in Medical Journal is located at www.ICMJE.org. Users should cite this official version when citing the document.

- [1] نبذة عن التوصيات
- أ. الغرض من التوصيات
 - ب. من عليه اتباع هذه التوصيات؟
 - ج. تاريخ هذه التوصيات
- [2] أدوار ومسؤوليات كل من المؤلف والمساهم والمراجع والمحرر والناشر والمالك
- أ. تعريف أدوار المؤلف والمساهم
 1. ما أهمية تعريف المؤلف؟
 2. من يُعتبر مؤلفاً للورقة؟
 3. المساهمون بأدوار أخرى غير التأليف
 - ب. الإفصاح عن العلاقات والأنشطة المالية وغير المالية وتضارب المصالح
 1. المشاركون
 - أ. المؤلفون
 - ب. المراجعون
 - ج. المحررون وأعضاء هيئة التحرير
 2. الإفصاح عن العلاقات والأنشطة
 - ج. المسؤوليات المتضمنة في عملية التقديم والمراجعة
 1. المؤلفون
 - أ. المجلات المفترسة والزائفة
 2. المجلات
 - أ. خصوصية البيانات
 - ب. مراعاة الوقت
 - ج. عملية مراجعة الأقران
 - د. الأمانة العلمية
 - هـ. التنوع والشمول
 - و. قياسات المجلة
 3. المراجعون الأقران
 - د. مالكو المجلة وحرية التحرير
 1. مالكو المجلة
 2. حرية التحرير
 - هـ. حماية المشاركين في الدراسة
- [3] النشر والمشكلات المتعلقة به
- أ. التعديلات والسحب وإعادة النشر والتحكم بالنسخ
 - ب. السلوكيات والألفاظ غير الملائمة للبحث العلمي، وسحب المقالات
 - ج. حقوق الطبع
 - د. النشر المتطابق
 1. المواد المُقدمة إلى أكثر من مجلة في نفس الوقت
 2. النشر المُزدوج والنشر السابق
3. الطباعات السبّيقية
4. النشر الثانوي المقبول
 5. المقالات المتعددة المبنية على قاعدة بيانات واحدة
- هـ. المراسلات
- و. الرسوم
 - ز. الملاحق والأعداد الخاصة والسلاسل المتخصصة
 - ح. الرعاية والشراكة
 - ط. النشر الإلكتروني
 - ي. الإعلان
 - ك. المجلات والإعلام
 - ل. التجارب السريرية
 1. التسجيل
 2. مشاركة البيانات
- [4] إعداد المادة العلمية وتقديمها إلى المجلة
- أ. تحضير المادة العلمية لتقديمها إلى مجلة طبية
 1. قواعد عامة
 2. إرشادات لكتابة التقارير
 3. أقسام الورقة العلمية
 - أ. صفحة العنوان
 - ب. المستخلص
 - ج. المقدمة
 - د. المنهج
 1. اختيار ووصف المشاركين
 2. معلومات تقنية
 3. الأساليب الإحصائية
 - هـ. النتائج
 - و. المناقشة
 - ز. المراجع
 1. إرشادات عامة
 2. أسلوب الكتابة والتنسيق
 - ح. الجداول
 - ط. الرسوم البيانية (أو الأشكال والصور)
 - ي. وحدات القياس
 - ك. المُختصرات والرموز
 - ب. إرسال المادة العلمية إلى المجلة

[1] نبذة عن التوصيات

أ. الغرض من التوصيات

وضعت اللجنة الدولية لمحري المجالات الطبية (ICMJE) هذه التوصيات لاستعراض أفضل الممارسات والأخلاقيات فيما يخص البحث العلمي وكتابة التقارير والمقالات للنشر في المجالات الطبية، ولمساعدة المؤلفين ومحري المجالات العلمية، وغيرهم ممن يشاركون في مراجعة المواد الطبية والبيولوجية ونشرها، لإنتاج مقالات طبية دقيقة واضحة غير متحيزة وقابلة لإعادة الانتاج. إلى جانب ذلك، تُلقى هذه التوصيات الضوء على عملية تحرير المقالات الطبية ونشرها للقارئ المستهدف والإعلام والمرضى وذويهم والقراء عامة.

[بعض المسميات للنسخة العربية]

اللجنة : لجنة ICMJE؛ المادة العلمية: المقالة العلمية من أي نوع التي تُرسل إلى مجلة للمراجعة والنشر (أي قبل النشر).

ب. من عليه اتباع هذه التوصيات؟

هذه التوصيات موجهة إلى الباحثين المُقدمين على نشر أعمالهم البحثية في المجالات الطبية العضوة في اللجنة. كثير من المجالات تتبع هذه التوصيات وإن لم تكن عضوة في اللجنة (انظر

[https://www.icmje.org/journals-following-the-icmje-](https://www.icmje.org/journals-following-the-icmje-recommendations/)

[recommendations](https://www.icmje.org/journals-following-the-icmje-recommendations/)). لجنة ICMJE تحث على اتباع هذه التوصيات، لكنها لا تملك سلطة للمراقبة أو إلزام أي جهة باتباعها. وفي كل الأحوال، على الباحثين عند إعداد مقالاتهم اتباع هذه التوصيات إلى جانب إرشادات المؤلفين المنشورة على موقع المجلة التي يختارونها. على المؤلفين أيضاً اتباع الإرشادات الخاصة بكتابة تقارير الدراسات المختلفة (مثل CONSORT المستخدم لإعداد تقارير التجارب المُعشاة. انظر <http://equator-network.org>).

ننصح المجالات التي تتبع هذه التوصيات أن تُدرجها ضمن تعليماتها للمؤلفين، وأن تُبين بوضوح ضمن تعليماتها أنها تتبع توصيات اللجنة. أي مجلة ترغب في إضافة اسمها على موقع اللجنة، عليها مراسلة السكرتارية على البريد الإلكتروني icmje@acponline.org. وأي مجلة اسمها مُدرج في القائمة توقفت عن اتباع توصيات ICMJE عليها اتباع نفس الخطوات لطلب حذف اسمها من الموقع.

تُشجع لجنة ICMJE نشر هذه التوصيات على أوسع نطاق وإعادة نشر هذا المستند بأكمله للأغراض التعليمية غير الربحية، دون الاهتمام بحقوق الطبع، ولكن بشرط الإشارة إلى موقع اللجنة في أي إعادة للنشر وتوجيه القارئ إلى موقع اللجنة www.icmje.org ليحصل على آخر تحديث للتوصيات.

ج. تاريخ هذه التوصيات

نشرت لجنة ICMJE إصدارات عدة من التوصيات قبل الإصدار الحالي تحت مسمى المتطلبات الموحدة للمستندات التي تُقدم للمجلات الطبية والحيوية. صدر أول إصدار من المتطلبات الموحدة عام 1978م، لغرض توحيد طريقة إعداد الأوراق العلمية قبل إرسالها إلى المجالات العلمية للنشر. على مر السنين، استجذت مسائل متعلقة بالنشر، غير تلك المرتبطة بإعداد الورقة، أدت إلى إصدار بيانات منفصلة وتحديثات وتعديل العنوان إلى ما هو عليه لكي يعكس المدى الأوسع الذي تشمله التوصيات. يمكن الاطلاع على الإصدارات القديمة من هذه التوصيات على الموقع www.icmje.org.

[2] أدوار ومسؤوليات كل من المؤلف والمساهم والمراجع

والمحرر والناشر والمالك

أ. تعريف أدوار المؤلف والمساهم

1. ما أهمية تعريف المؤلف؟

تعيين من يُعتبر مؤلفاً للورقة مهم لبيان من له فضل في تأليف الورقة، ولما لدور التأليف من تبعات أكاديمية واجتماعية ومادية مهمة. كما يترتب عليه تحمل مسؤولية العمل المنشور، بما في ذلك المساءلة القانونية إذا طرأت. تهدف التوصيات التالية إلى ضمان حصول كل من يساهم مساهمة فكرية جوهرية في ورقة علمية على الاعتراف بالفضل الذي يستحقه، وأن يعي كل من يُسمى مؤلفاً في ورقة منشورة المسؤولية التي يتحملها عن المادة المنشورة.

لا يكفي إدراج أسماء المؤلفين تحت عنوان المقالة لمعرفة مساهمة كل فرد منهم في العمل البحثي بدقة، ولذلك تطلب بعض المجالات العلمية تفصيل المساهمات التي قدمها كل مؤلف في الدراسة، للأبحاث الأصلية على الأقل. تحث اللجنة محري المجالات العلمية على تبني سياسة تطلب توضيح مساهمة كل واحد من المؤلفين في أي عمل. ولكن ما هو حجم المساهمة، نوعاً وكمياً، المطلوب استيفائه لكي يستحق الفرد المساهم مكانة المؤلف للورقة؟ للإجابة عن هذا السؤال، وضعت اللجنة معايير التأليف لتستخدمها المجالات العلمية في تعيين من يعتبر مؤلفاً ومن يعتبر مساهماً في الورقة.

2. من يُعتبر مؤلفاً للورقة؟

حسب لجنة ICMJE يستوفي الباحث شروط التأليف إذا ساهم في المهمات الآتية:

1. ساهم مساهمة جوهرية في فكرة العمل أو تصميمه أو في جمع البيانات أو تحليلها أو في استنباط النتائج؛ إلى جانب
2. كتابة مسودة الورقة أو تقديم نقد بناء لمحتواها؛ بالإضافة إلى
3. الموافقة على المسودة النهائية التي تُرسل إلى المجلة للنشر؛ بالإضافة إلى
4. تحمّل مسؤولية العمل بكل ما يقتضيه ذلك، والنظر في أي تساؤلات حول دقة المعلومات وصحتها في أي جزء من الورقة والإجابة عنها.

إلى جانب تحمّل مسؤولية الأجزاء التي نفذها في العمل، على المؤلف أن يعرف المؤلفين الآخرين المشاركين معه والأجزاء التي نفذوها في نفس العمل. يجب أن يكون المؤلف واثقاً من صحة ما قدمه زملاؤه المؤلفين المشاركين في العمل.

يتوجب أن يستوفي كل من يُسمى مؤلفاً للمقالة الشروط الأربعة كاملة. وكل من يستوفي هذه الشروط يجب أن يُسمى مؤلفاً للورقة العلمية. أما من لا يستوفي الشروط الكاملة، فيُذكر في فقرة الشكر-- انظر فصل 2-3. تهدف شروط التأليف هذه إلى صون لقب المؤلف ومنحه فقط لمن يستحق أن يُسمى مؤلفاً للورقة العلمية ويمكنه تحمل مسؤولية العمل. ليس من أهداف شروط التأليف حرمان من يستحق أن يُذكر في قائمة المؤلفين لعدم استيفائه للشروطين 2 و 3. ولذلك، كل من يستوفي الشرط الأول يجب أن يُشرك في مراجعة وكتابة المقالة، بالإضافة إلى الموافقة على المسودة النهائية.

تقع مسؤولية اختيار من يُسمى مؤلفاً للورقة على كل من عمل على الدراسة، وعليهم تقرير ذلك منذ بداية العمل البحثي في مرحلة التخطيط، وعليهم كذلك تغيير القائمة حسب التغييرات التي تطرأ أثناء المراحل التالية. تحث اللجنة على التعاون البحثي ومشاركة الزملاء في المنشأة القائمة على البحث في كتابة التقارير. لا توجد معايير ثابتة لاختيار ترتيب أسماء المؤلفين تحت عنوان المقالة، وعلى مجموعة المؤلفين الاتفاق على ذلك، لا المحرر. إذا طُلب من المجلة حذف أو إضافة مؤلف من مقالة مقدمة للنشر أو منشورة، على محرر المجلة طلب تبرير لأسباب الطلب إضافة إلى بيان بالموافقة على التغيير، ويكون البيان موقعاً من جميع مؤلفي المقالة بما فيهم المؤلف المطلوب حذفه أو إضافته.

المسائل الجوهرية في البحث العلمي، ومجرد إحياء بوجود تضارب في المصالح يجب أن يولى نفس القدر من الأهمية.

ليس من السهل أحيانا الحكم على وجود تضارب مصالح بسبب علاقات أو أنشطة معينة، وهي مسألة تختلف فيها وجهات النظر. كذلك، وجود علاقات أو أنشطة معينة مع المؤلف لا يعني بالضرورة تأثيرها في محتويات الورقة، ولكن مُجَرِّد الشك في وجود تضارب مصالح يمكنه أن يُضعف ثقة الناس في العلم كما لو وُجد تضارب مصالح صريح. وفي النهاية على القارئ أن يحكم بنفسه إن كان لعلاقات المؤلف وأنشطته تأثير في محتويات ورقته. ليتمكن القارئ من الإدلاء بحكمه علينا أن نساعد بالإفصاح عن هذه الأمور بشفافية. وإفصاح المؤلف بكل ما يتعلق بهذه الأمور يعكس التزامه بشفافية الإبلاغ ويساعد في الحفاظ على ثقة الناس بالعملية العلمية.

من أسباب تضارب المصالح التي يسهل التقاطها العلاقات المبنية على المنفعة المادية (كأن يكون الباحث موظفاً أو مستشاراً أو يمتلك أسهماً أو مميزات أو براءة اختراع أو ممن يقدم استشارة خبيرة مقابل مبلغ مادي)، وهي أكثر الأسباب ضرراً على سمعة المجلة والمؤلفين والعلم بحد ذاته. من الاهتمامات الأخرى التي يمكن أن تكون سبباً في وجود تضارب مصالح أو شكوك حول وجودها العلاقات الشخصية أو العداوات أو المنافسة الأكاديمية أو الاعتقادات الفكرية.

على المؤلفين تجنب الدخول في اتفاقية مع أي جهة تمويلية (ربحية كانت أو غير ربحية) تتحكم بالبيانات أو التحليلات التي يُسمح للباحث الاطلاع عليها أو تتحكم بالباحث فيما يخص الاستنتاج من الدراسات أو إعداد ونشر الورقة العلمية في الوقت والمكان الذي يختاره. أي سياسة تفرض على المؤلف المكان المسموح له نشر ورقته فيه تعتبر مخالفة للحرية الأكاديمية.

تعمد المؤلف عدم الإفصاح عن العلاقات والأنشطة المحددة في إقرار تضارب المصالح المطلوب من المجلة يعتبر مخالفة لأخلاقيات البحث العلمي، كما هو مشروح في فصل 3-ب.

1. المشاركون

على كل من يساهم في عملية التقييم والنشر-- أي المؤلفون والمراجعون والمحررون وأعضاء مجالس تحرير المجلات العلمية-- أن ينظروا في علاقاتهم وأنشطتهم ويفصحوا عنها عند مشاركتهم في مراجعة المقالات العلمية وتقييمها ونشرها.

أ. المؤلفون

على المؤلفين عند تقديمهم ورقة علمية من أي نوع إلى مجلة علمية الإفصاح عن أي علاقات أو أنشطة يمكن أن تؤثر في حياديتهم أثناء العمل. أعدت لجنة ICMJE نموذج إفصاح لتسهيل ذلك على المؤلفين. المجلات العضوة في اللجنة تطلب من المؤلفين تعبئة النموذج، وننصح المجلات الأخرى باتباع ذلك.

ب. المراجعون

قبل أن يبدأ المراجع في تقييم أي عمل، يُسأل عن وجود أي علاقات أو أنشطة يُمكن أن تؤثر في تقييمه. وفي حال وجودها عليه إبلاغ محرر المجلة بذلك، بل والاعتذار عن تقييم أي عمل له فيه تضارب للمصالح قد يؤثر في حكمه على العمل. كما أنه مؤتمن على المعلومات الموجودة في الأوراق التي يراجعها ويحظر عليه استغلالها لأغراض خاصة.

ج. المحررون وأعضاء هيئة التحرير

المؤلف المراسل هو الذي يتولى مسؤولية التواصل مع المجلة العلمية أثناء عملية تقديم الورقة ومراجعتها ونشرها، ويتأكد من إنهاء جميع الإجراءات التي تتطلبها المجلة على أكمل وجه، مثل تزويدها بتفاصيل المؤلفين، والحصول على موافقة لجنة أخلاقيات البحث العلمي، ووثائق تسجيل التجارب السريرية، والإفصاح عن العلاقات والأنشطة. كما يمكنه توزيع هذه المهام بين المؤلفين المشاركين. على المؤلف المراسل أن يكون متوفراً للتواصل مع المجلة أثناء عملية التقديم ومراجعة الورقة للإجابة عن تساؤلات المحرر دون تأخير، وكذلك بعد نشر الورقة للرد على النقد والتعاون مع المجلة في حال طلب بيانات أو معلومات إضافية للإجابة عن التساؤلات التي قد تطرح عن الدراسة بعد النشر. رُغم كون المؤلف المراسل المسؤول الأول عن التواصل مع المجلة، توصي اللجنة مُحَرري المجلات بإرسال نسخ من جميع المُراسلات إلى جميع المؤلفين المشاركين في الورقة.

عندما يشارك عدد كبير من المؤلفين في إعداد دراسة، على المجموعة تعيين من يُدرج اسمه ضمن المؤلفين منذ بداية العمل وتأكيد ذلك قبل تقديم الورقة العلمية للنشر. يجب أن يستوفي جميع مؤلفي الورقة الشروط الأربعة المطلوبة، ومن ضمنها الموافقة على المسودة الأخيرة، كما أن عليهم تحمّل مسؤولية العمل وأن يكونوا واثقين تماماً من صحة عمل بقية المؤلفين المشاركين ودقته. على كل واحد من المؤلفين تعبئة استمارة منفصلة لتضارب المصالح.

بعض مجموعات التأليف التي تتضمن عدد كبير من الباحثين تكتفي بتعيين اسم مُختصر للمجموعة يستخدم في المقالة. على المؤلف المراسل تحديد اسم المجموعة في تلك الأحوال، وتحديد كل من يُمكن أن يسمى مؤلفاً في المجموعة ويتحمل مسؤولية العمل. توضع أسماء مؤلفي المقالة على السطر الثاني بعد العنوان، وتعتمد قاعدة بيانات MEDLINE على الأسماء المكتوبة على السطر الثاني للتعرف على مؤلفي المقالة. وعند اكتفاء المؤلفين باسم مجموعة، تعتمد قاعدة بيانات MEDLINE على وجود ملاحظة مرتبطة بستر أسماء المؤلفين لمعرفة نوع مشاركة كل واحد من المؤلفين، إما بالتأليف أو المساهمة).

3. المساهمون بأدوار أخرى غير التأليف

المساهمون الذين لا يستوفون شروط التأليف الأربعة، لا تُدرج أسماؤهم ضمن المؤلفين بل في فقرة الشكر. من المساهمات التي لا تكفي وحدها ليُسمى الشخص ضمن المؤلفين ما يلي: جلب التمويل والإشراف على مجموعة بحثية أو الدعم الإداري، والمساعدة في الكتابة أو التحرير اللغوي والتدقيق. وللأشخاص الذين تؤهلهم مساهماتهم للحصول على ذكر في فقرة الشكر، يمكن شكر كل واحد منهم على حدة أو مجموعين تحت اسم مجموعة أو عنوان جامع مثل (باحثون إكلينيكيون، أو باحثون مساهمون)، ويتوجب توضيح مساهماتهم (مثلاً "قدم استشارات علمية" أو "قرأ المقترح البحثي قراءة ناقدة" أو "جمع البيانات" أو "ساهم في كتابة أو تحرير الورقة").

ولأن ذكر أسماء الأشخاص المساهمين في فقرة الشكر قد يقتضي دعمهم لما تحتويه الورقة من معلومات، توصي اللجنة مُحَرري المجلات أن يحصل المؤلف المراسل على موافقة من جميع المساهمين قبل ذكر أسمائهم في فقرة الشكر.

ب. الإفصاح عن العلاقات والأنشطة المالية وغير المالية وتضارب المصالح

ثقة الناس بعملية البحث العلمي وبمصداقية المقالات المنشورة تعتمد جزئياً على الشفافية المتبعة في الإفصاح عن العلاقات والأنشطة التي لها ارتباط بالعمل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، أثناء جميع مراحل البحث العلمي: التخطيط والتنفيذ والكتابة والتقييم والتحرير والنشر.

ويتحقق وجود تضارب في المصالح عند وجود احتمال لتأثر حكم الأشخاص على مصلحة رئيسية (مثل مصلحة المريض أو مصداقية البحث) بمصلحة ثانوية (مثل المكسب المادي). تضارب المصالح من

(www.wame.org/identifying-predatory-or-pseudo-journals)
(www.wame.org/principles-of-transparency-and-best-practice-in-scholarly-publishing)
ويفيد المؤلف في ذلك أيضاً استشارة الباحثين الذين سبقوه وزملاء العمل ذوي الخبرة في النشر العلمي.

على المؤلفين تجنب الاستشهاد بمقالات منشورة في مجلات مقترسة أو زائفة.

2. المجالات

أ. خصوصية البيانات

تعتبر المواد التي يُرسلها المؤلف إلى المجلة العلمية ممتلكات المؤلف الخاصة، وقد يُضار لو أفصح عن محتوياتها قبل الأوان المناسب.

بناء على ذلك، على المحررين عدم تداول معلومات تخص المادة العلمية المرسله إليهم مع أشخاص عدا المُراجعين للمادة والمؤلفين أنفسهم. وعدم التداول يشمل محتويات الورقة وكون الورقة قد أرسلت إلى المجلة وقيد المُراجعة أو لا، وآراء المُراجعين، والقرار الأخير في قبولها للنشر من عدمه. وعلى رئيس التحرير عدم الإدلاء بمثل هذه المعلومات لكان من كان، وأن يبذل جهده في عدم الإفصاح بمعلومات خصوصية عند طلبها من الجهات القانونية.

كذلك، يبين رئيس التحرير للمُراجعين المختارين أهمية الحفاظ على خصوصية المادة العلمية وملحقاتها. ولا يصح للمحررين والمُراجعين مناقشة المادة العلمية في أماكن عامة أو الاستفادة من آراء المؤلفين قبل نشر المادة في المجلة. ولا يحق للمُراجعين الاحتفاظ بالمادة العلمية المرسله إليهم أو ما يخصها، وعليهم إتلاف النسخ الورقية والإلكترونية بعد انتهائهم من مُراجعتها.

على المجلة العلمية كذلك إتلاف جميع النسخ من أنظمتها عندما تُرفض المادة، إلا في حال تعارض ذلك مع القوانين المحلية. وعلى المجلات التي تحتفظ بنسخ من المواد العلمية بعد رفضها، الإدلاء بذلك في نشرة إرشادات المؤلفين.

للمواد التي تُقبل وتُنشر في المجلة، تحتفظ المجلة بنسخ من المادة الأصلية المرسله إليها وتقييمات المُراجعين والنسخ المعدلة والمراسلات مع المحررين لمدة ثلاثة أعوام على الأقل، وأحياناً للأبد، حسب الأنظمة المحلية، وذلك للإجابة عن أي أسئلة قد تطرأ لاحقاً.

على المحرر عدم نشر ملاحظات المُراجعين أو الإدلاء بها دون موافقة من المُراجع والمؤلف. وإذا كانت المجلة تتبع سياسة إخفاء هوية المُراجعين عن المؤلفين، فلا يصح لها الإدلاء بأسماء المُراجعين لأي شخص إلا بموافقة خطية من المُراجع.

قد يضطر محرر المجلة أن يُدلي ببعض من المعلومات المشمولة في المادة العلمية في حال وجود شك في الأمانة العلمية، ويتوجب في هذه الحالات إعلام المؤلف أولاً. ועدا ذلك عليه الاحتفاظ بخصوصية المادة المرسله.

ب. مراعاة الوقت

يُنصح محررو المجالات بالحرص على إنهاء إجراءات تحضير المادة العلمية ومُراجعتها بأسرع وقت ممكن حسب الإمكانيات المهيأة لهم. عند قبول مادة علمية للنشر، يُفضل المبادرة بالنشر في أقرب فرصة ممكنة والاتفاق مع المؤلف في حال رغبة المحرر تأجيل النشر. إذا لم ترغب المجلة في قبول المادة المرسله، على رئيس التحرير رفض المادة في أسرع وقت ممكن ليتسنى للمؤلف إرسالها إلى مجلة أخرى.

توصي اللجنة رؤساء التحرير بعدم الشروع في تقييم عمل عند وجود علاقات أو أنشطة قد تتسبب في تضارب للمصالح. وعلى أعضاء هيئة التحرير الآخرين الذين يشاركون في إصدار القرارات التحريرية في حال وجود تضارب مصالح، مادية أو أخرى، قد تؤثر في حكمهم، توضيح ذلك لرئيس التحرير لحماية أنفسهم من أي مشكلات يمكن أن تنتج. على أعضاء هيئة التحرير عدم الاستفادة من المعلومات المتاحة لهم في الورقة العلمية للحصول على منافع خاصة. على رؤساء التحرير نشر توضيح في المجلة عن أي تضارب للمصالح متعلق بالمجلة وأعضاء هيئة التحرير بصفة دورية. ويُصح بذلك أيضاً أي محرر تستضيفه المجلة رئيساً للتحرير.

على المجلات اتخاذ إجراءات وقائية ووضع سياسة مكتوبة توضح كيفية تقييم مادة علمية مُرسلة من قبل أشخاص لهم دور في اتخاذ القرارات التحريرية. للمزيد راجع موقع COPE https://publicationethics.org/files/A_Short_Guide_to_Ethical_Editing.pdf

2. الإفصاح عن العلاقات والأنشطة

يضاف لكل مقالة إقرار أو استمارة إفصاح يشمل الآتي:

– العلاقات والأنشطة لكل مؤلف؛ بالإضافة إلى
– مصادر دعم العمل البحثي، يشمل أسماء الأشخاص المتبنيين أو الراعين للعمل ودور كل واحد منهم؛ إن كان في مرحلة التخطيط أو جمع البيانات أو تحليلها أو مناقشتها، أو في كتابة الورقة؛ كذلك أي قيود مرتبطة بنشر الورقة، أو إقرار ينص على أن المصدر الداعم لم يشارك في أي من الممارسات المذكورة وليس لديه قيود متعلقة بالنشر؛ بالإضافة إلى

– توضيح ما إذا كانت بيانات الدراسة متاحة للباحث، وكمية البيانات المُتاحة له وإن كانت متاحة له على الدوام.

للتأكد من تطبيق البنود أعلاه، يطلب المحرر من المؤلفين الذين حصلوا على دعم مادي من جهة مستفيدة من نتائج الدراسة توقيع إقرار يقول "أُتيح لي الاطلاع على جميع بيانات هذه الدراسة، وأقر بصحة البيانات ودقة نتائج التحليل متحملاً كامل المسؤولية".

ج. المسؤوليات المتضمنة في عملية التقديم والمُراجعة

1. المؤلفون

على المؤلفين التقيّد بجميع شروط التأليف والإقرار بالعلاقات والأنشطة المفصلة في قسم 2-أ، و2-ب في هذه الوثيقة.

أ. المجالات المقترسة والزائفة

يعمل عدد متزايد من الجهات تحت مسمى "مجلة طبية أكاديمية"، وهي لا تمت لذلك بصله. وإنما هي في الحقيقة مجلات مقترسة أو زائفة تقبل غالبية (أو كل) المقالات التي تُرسل إليها وتُنشرها مقابل رسوم مالية لتغطية إجراءات الإعداد أو النشر. في المجالات المقترسة يُخبر المؤلف بالرسوم أحياناً بعد قبول الورقة للنشر. وتدعي هذه المجالات أن المقالات تخضع لمُراجعة علمية، والحقيقة عكس ذلك. ومنها ما يتخذ مسميات مشابهة لأسماء المجالات العلمية العريقة. كذلك، قد تدعي المجالات المقترسة كذباً عضويتها للجنة ICMJE، وأنها تتبع توصيات جمعيات مثل ICMJE، COPE، أو WAME. (راجع www.icmje.org لمعرفة المجالات العضوة في لجنة ICMJE). على الباحثين الوعي بوجود مثل هذه المجالات المقترسة والحذر من التعامل معها للنشر. من ضمن مسؤوليات المؤلف العلمي التأكد من صلاحية المجلة العلمية وسمعتها في الوسط قبل التعامل معها. ولمساعدة الباحثين في ذلك، كثير من الجمعيات تُقدم إرشادات تساعد في التعرف على المجالات العلمية الرصينة والتي تعتمد على مُراجعة الأقران، منها

لمدة أطول.

ج. عملية مراجعة الأقران

تُقِيمُ المقالات من قبل خبراء من خارج طاقم التحرير. فمما يُمَيِّز العمل الأكاديمي والبحث العلمي أنه يُقِيمُ تقييماً مستقلاً ناقداً غير متحيز على يد القرناء في المجال.

عملية مراجعة الأقران عملية لها نُقَادُها، ومع ذلك فهي تُعْطِي المؤلف فرصة عادلة للحصول على النقد من أقرانه في الوسط العلمي. كما أنها تساعد المحررين في اختيار المقالات المناسبة لمجلتهم، وتساعد المؤلف والمحرر في رفع جودة الكتابة العلمية.

من مسؤوليات المجلة العلمية أن تتبّع إجراءات تضمن اختيار المُراجِعِينَ المناسبين لكل مقالة. ويكون المحرر مسؤول عن توفير جميع المواد المرفقة مع المقالة للمُراجِعِ ليتمكن من تقييمها، وذلك يشمل أي بيانات ملحقة. على المحرر أن يفسّر ويقِيمُ ملاحظات المُراجِعِ ضمن سياق العلاقات والأنشطة التي أدلى بها.

المجلة ليست مُلزِمة بقبول جميع المقالات المُرسلة إليها للتقييم أو بتنفيذ توصيات المُراجِعِينَ، إيجابية كانت أم سلبية. ورئيس تحرير المجلة هو المسؤول في نهاية الأمر عن اختيار المواد التي تُنشر، وهو قرار يتخذه أحياناً لأسباب تبعد كل البعد عن جودة المقالة، مثل مدى ملاءمة المادة للمجلة. من حق المحرر أن يرفض أي مقالة في أي مرحلة من مراحل العملية التقييمية قبل النشر، حتى بعد قبولها لو استجبت حقائق تُشكك في أمانة العمل.

تختلف المجالات من حيث أنواع المواد التي ترسلها إلى المُراجِعِينَ، ومن حيث عدد وأنواع المُراجِعِينَ المطلوبين لكل مقالة، وإن كانت عملية التقييم لديها عُشَّة، وغير ذلك من التفاصيل. فعلى المجالات أن تصف مراحل وتفاصيل عملية المراجعة التي تتبعها لجميع أنواع المقالات.

على المجلة إبلاغ المُراجِعِينَ بقرارها النهائي حيال المقالات، والاعتراف بجهودهم في تقييم المقالات. على المحررين مشاركة ملاحظات مقيمي المقالات مع المقيمين الآخرين المشاركين في تقييم المقالة، وذلك من أجل استفادة المقيمين من خبرات أقرانهم.

ضمن عملية مراجعة الأقران، تتصح اللجنة محرري المجالات بمراجعة الإجراءات المتبعة في الدراسة وخطة التحليل الإحصائي إذا كانت منفصلة عن الخطة البحثية و/أو الاتفاقيات المرتبطة ببعض أنواع الدراسات. وعلى مُحرر المجلة أن يُحِثُ مؤلف المقالة على نشر البيانات المذكورة في مكان عام يُمكن أن يصل إليه القارئ، إما عند نشر المقالة أو بعده، قبل اتخاذ قرار قبول مثل هذه الدراسات. بعض المجالات تشترط توفير هذه البيانات للقراء كشرط لقبول الدراسة للنشر.

اشتراط المجالات على المؤلفين أن تكون بيانات الدراسة متاحة للعامّة أو أن تخضع الدراسة لتحليل إحصائي مستقل أمر تحت الدراسة حالياً، مما يعكس تطور الآراء المستمر حول هذه النقاط. يشترط بعض محرري المجالات أن تخضع بيانات الدراسة لتحليل إحصائي على يد محلل مستقل قبل قبول الدراسة للنشر. كما يطلب بعض المحررين من المؤلفين الإقرار بتوفر بيانات الدراسة ليتمكن القارئ من الاطلاع عليها أو استخدامها في دراسة أخرى أو إعادة تحليلها، ويشترط آخرون على المؤلفين مشاركة بيانات دراستهم مع غيرهم لمراجعتها أو إعادة تحليلها. وعلى المجالات العلمية توضيح التحليلات الإحصائية التي تتطلبها ونشر التوضيح في أماكن يسهل على المؤلفين الاطلاع عليها.

يرى البعض أن مراجعة الأقران الحقيقية إنما تبدأ بعد نشر المقالة. وبناء على وجهة النظر هذه، على المجالات تمكين القراء من إرسال ملاحظاتهم وأسئلتهم أو تقديم المقالات المنشورة. وعلى المؤلفين الاستجابة لما سبق والتعاون مع المجلة في حال طلب بيانات أو معلومات إضافية (انظر بند 3 على هذه الصفحة).

ترى اللجنة أنه يتوجب على الباحثين الاحتفاظ بالبيانات الأولية والتحليلات الإحصائية لأبحاثهم المنشورة لمدة لا تقل عن 10 سنوات. وتوصي بالاحتفاظ بهذه البيانات في مستودع للبيانات لضمان توفرها

د. الأمانة العلمية

تتخذ هيئة تحرير المجلة قراراتها بناءً على ملاءمة المادة المُرسلة لمجال المجلة، وعلى أصالة وجود المادة العلمية وما تُقدّمه في الإجابة عن أسئلة مهمة. ويجب ألا تتأثر تلك القرارات بمصالح تجارية أو علاقات أو مصالح شخصية أو بنتائج الدراسة إن كانت سلبية أو تتحدى المنطق المقبول. وعلى المؤلفين ألا يترددوا عن إرسال الدراسات ذات النتائج غير الدالة إحصائياً أو المحايدة، وعلى المحررين بدورهم عدم استثناء مثل تلك الدراسات من النشر. فقد تساهم هذه الدراسات إلى جانب الدراسات الأخرى من خلال التحليلات التجميعية في الوصول إلى نتائج وإجابة عن أسئلة مهمة. كذلك، نشر تقارير الدراسات التي لا تُسفر عن نتائج بيّنة يُساعد الباحثين الآخرين أثناء تخطيط أبحاثهم المشابهة، وقد يُجنّبهم إهدار الوقت في تكرار نفس التجارب.

على المجالات أن توضح للقارئ الإجراءات التي يتبناها للاعتراض على المحتوى، وأن تتبع نظام محدد في التعامل مع الاعتراضات والشكاوى.

هـ. التنوع والشمولية

للاعتناء بثقافة الوسط الأكاديمي على رؤساء التحرير أن يهدفوا للتعاون مع مؤلفين ومُراجِعِينَ ومحررين وقراء من كل الجنسيات والأصول.

و- قياسات المجلة

شاع الاعتماد على عامل التأثير وحده كمقياس لجودة المجلة والأبحاث المنشورة فيها وكدليل على أهمية دراسات أو باحثين معينين. وأحياناً يعتمد عليه عند اختيار الأشخاص للتوظيف أو الترقيّة أو الحصول على جوائز أو تمويل بحثي. توصي لجنة ICMJE أن تُقلّل المجالات من اعتمادها على عامل التأثير كقياس متفرد للجودة وعليها بدلا من ذلك أن تقدم قياسات مُتنوّعة للمقالات والمجلات مناسبة للقراء والمؤلفين.

3. المُراجِعُونَ الأقران

تعتبر المواد التي يُرسلها المؤلف إلى المجلة العلمية ممتلكات المؤلف الخاصة، والإفصاح عن محتوياتها قد يضر به. على المُراجِعِينَ أن يحافظوا على سرية المقالات العلمية وما تحتويه من معلومات. على المُراجِعِينَ أيضاً عدم مناقشة عمل المؤلف في أماكن عامة أو تناقل آراء المؤلفين قبل نشر المادة العلمية. على المُراجِعِينَ عدم الاحتفاظ بالمادة العلمية المرسلة إليهم لأغراض خاصة، وعليهم إتلاف النسخ التي بحوزتهم بعد انتهائهم من عملية المراجعة.

في حال استعانة المُراجِعِ بمتدربين أو زملاء في مراجعة المادة، فعليه الإفصاح عن ذلك ضمن ملاحظاته التي يرسلها إلى رئيس التحرير. وعلى الأشخاص المذكورين الحفاظ على سرية المادة العلمية كما ذكر أعلاه.

على المُراجِعِينَ إنهاء عملية المراجعة وإرسال تقييماتهم في الوقت المتفق عليه. يجب أن تكون ملاحظات المُراجِعِينَ بِنَاءً وصادقة ومُهدّبة. على المُراجِعِينَ التصريح بأي علاقات أو أنشطة يمكن أن تؤدي إلى انحياز في تقييمهم للعمل والاعتذار عن تقييم العمل في هذه الحالة.

د. مالكو المجلة وحرية التحرير

1. مالكو المجلة

يشارك مالكو المجلة الطبية ومحرروها في الهدف إلا أن مسؤولياتهم

إداري.

المحررون ومنظمات التحرير ملزمون بدعم مبدأ حرية التحرير ولفت نظر المجتمعات الطبية والأكاديمية والعامّة إلى أي انتهاكات جسيمة لهذه الحرية.

ه. حماية المشاركين في الدراسة

يتوجب على كل باحث أن يحرص على موافقة جميع مراحل التخطيط والتنفيذ والتوثيق لما جاء في بيان هلسنكي المعدل في 2013 www.wma.net/policies-post/wma-declaration-of-helsinki-ethical-principles-for-medical-research-involving-human-subjects/. على جميع المؤلفين الحصول على تصريح لإجراء البحث العلمي من لجان تحكيم مستقلة، إما محلية أو قطاعية أو دولية، (لجنة أخلاقيات البحث، أو لجنة مراجعة الأبحاث). إذا لم يكن واضحاً للباحث إن كان منهج بحثه مستوف لبیان هلسنكي، فعليه أن يوضح سبب اختياره للمنهج الذي اتبعه في البحث وأنه قد حصل على موافقة اللجنة المراقبة للأبحاث محلياً أو دولياً خاصة فيما يتعلق بالجزئية محل الشك. موافقة اللجنة المراقبة لا تمنع محرري المجلات من الإدلاء بحكمهم الشخصي فيما يخص ملاءمة دراسة ما لأخلاقيات البحث العلمي أو عدمها.

من حقوق المريض احترام خصوصيته وعدم التعدي عليها دون موافقة مُستنيرة. يتوجب عدم نشر أي معلومات شخصية تُعرّف بالمريض، وذلك يشمل الأسماء واختصارات الأسماء بالحروف ورقم الملف الطبي، سواء كتابة أو بالصور، إلا في حال أهمية المعلومات للبحث العلمي وبعد الحصول على موافقة خطية من المريض (أو أحد الوالدين للأطفال). وفي تلك الحالات يجب إطلاع المريض المذكور على الورقة العلمية قبل نشرها. وكذلك إعلام المريض إذا كانت معلوماته منشورة سواء في المجلة الورقية أو الإلكترونية. تؤخذ موافقة المريض خطياً وتبقى الموافقة في أرشيف المجلة العلمية أو مع المؤلفين، أو كلاهما، كما تنص القوانين المحلية. تختلف القوانين من دولة إلى أخرى، فعلى المجلة سنّ القوانين الخاصة بها في هذه الأمور مُستعينة على ذلك بالقوانين المحلية. بما أن احتفاظ المجلة العلمية بمستندات الموافقة المُستنيرة يجعلها على علم ببيانات المرضى الشخصية، فإن بعض المجلات ترى أنه من الأفضل احتفاظ المؤلف بمثل هذه المستندات وكتابة إقرار للمجلة بوجود تلك الوثائق بحوزته.

أي بيانات غير لازمة ويمكن أن تُعرّف بالمريض يجب أن تُحذف. يتوجب الحصول على الموافقة المُستنيرة من المشاركين في الدراسة عند وجود أي شك في إمكانية إخفاء هوية المريض. على سبيل المثال، إخفاء العينين في صورة المريض لا يكفي لإخفاء هويته. وإذا أمكن إخفاء أجزاء الصورة التي قد تُعرّف بالمريض، فعلى المؤلفين التأكد من أن الجزء المقصود توضيحه للحالة واضح تماماً.

يتوجب إدراج الموافقة المُستنيرة ضمن متطلبات المجلة على صفحة تعليمات المؤلفين. وإذا حصل الباحث على موافقة مُستنيرة من المشاركين، فعليه ذكر ذلك في المقالة.

عند كتابة تقارير دراسات أقيمت على حيوانات، على المؤلف توضيح ما إذا كانوا قد اتبعوا الإجراءات المحلية والمؤسسية اللازمة في مثل هذه التجارب.

[3] النشر والمشكلات المتعلقة به

النشر في المجالات الطبية

أ. التعديلات، والسحب وإعادة النشر والتحكم بالنسخ

الخطأ أمر وارد طبيعياً في مجالات العلم والنشر، وعند ورود خطأ يتوجب نشر تصويب. الأخطاء المتعلقة بالحقائق تستدعي نشر تصويب

مختلفة، أمر قد يسفر عن بعض الخلافات أحياناً.

مالكو المجلة هم المسؤولون عن تعيين المحررين وإقالتهم. على مالكي المجلة إبرام اتفاقية مع المحررين تُبين بوضوح حقوقهم وواجباتهم والسلطة المخولة إليهم والشروط الوظيفية بالإضافة إلى طرق معالجة الخلافات. يُقّم أداء المحرر بالاستعانة بأدوات تقييمية تم الاتفاق عليها مسبقاً، من ضمنها - دون حصر - عدد قراء المجلة، الزمن اللازم لمعالجة المقالات، وغيرها من أدوات تقييم المجلات.

على أصحاب المجلة عدم إقالة المحررين دون أسباب جوهريّة مثل سوء التصرف فيما يخص البحث العلمي أو الاختلاف مع أهداف المجلة بعيدة المدى أو ضعف الأداء، حسب قياسات تقييم الأداء المتفق عليها، أو إبداء سلوك لا يليق بمنصب يتطلب الأمانة.

تُقرّر التعيينات والإقالات بناء على تقييم لجنة مكونة من خبراء مستقلين لا على آراء أصحاب المناصب العليا المالكين للمجلة، خاصة فيما يتعلق بالإقالات، وذلك لما لحرية التعبير من أهمية خاصة في مجال العلم، ولأن مسؤوليات المحررين تشمل تحدي الآراء المُسلم بها في المجتمع حتى لو تعارض ذلك مع مالكي المجلة.

على المجلة الطبية توضيح علاقتها بمالك المجلة بشفاافية تامة (إن كانت جمعية توفر لها التمويل مثلاً).

2. حرية التحرير

تعتمد لجنة ICMJE في تعريف حرية التحرير على التعريف المُعتمد لدى الجمعية العالمية لمحرري المواد الطبية (<http://wame.org>)، الذي ينص على أن رئيس التحرير يتمتع بسلطة كاملة على ما يُنشر في المجلة وتوقيت النشر. وعلى مالكي المجلة عدم التدخل في عمليات تقييم واختيار المواد للنشر وتوقيت نشرها أو تحرير المواد، سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة (كتهنية مناخا داخل المجلة يؤثر في القرارات). وعلى المحررين اتخاذ قراراتهم بناء على فاعلية العمل وأهميته لقراء المجلة، لا الفوائد التجارية. كما يتوجب أن يتمتع المحررون بحرية نقد الأبحاث الطبية نقداً مسؤولاً دون خشية العقوبة، حتى إن تعارضت آراؤهم مع أهداف الناشر التجارية.

كما يتوجب أن يكون لرئيس التحرير الكلمة الأخيرة في الموافقة على المحتويات الدعائية والمواد العلمية المدعومة من جهات محددة التي تنشر في المجلة، وفي كيفية استخدام اسم المجلة ومحتوياتها لأغراض تجارية.

توصى المجلات بتأسيس لجان تحريرية استشارية مستقلة وشمولية تساعد المحرر في توطيد وتأكيد سياساته التحريرية لدعم القرارات التحريرية والآراء التي قد تنسب في اختلافات. وعلى مالكي المجلة ضمان اقتناء التأمين اللازم لحالات الدعوى القانونية التي قد تُرفع ضد المحررين وتوفير الاستشارة القانونية عند الحاجة لها. عند رفع قضايا قانونية، على رئيس التحرير إبلاغ مُستشار المجلة القانوني ومالك المجلة أو الناشر في أسرع وقت ممكن. على المحررين حماية خصوصية المؤلفين والمُراجعين (أسمائهم وملاحظاتهم) كما تنص سياسات لجنة ICMJE (انظر فصل 2-ج-2-أ).

على المحررين اتباع جميع الخطوات المعقولة للتأكد من الحقائق المتضمنة في المراسلات التي تتلقاها، وذلك يشمل ما يُنشر في الفقرات الإخبارية وعلى وسائل التواصل الاجتماعي. وعليها أن تضمن اتباع طاقمها التحريري أفضل الممارسات الصحافية مثل تدوين الملاحظات والاستماع إلى آراء جميع الأطراف قبل النشر. تظهر أهمية هذه الممارسات الداعمة للحق والصالح العام بالأخص عند مواجهة دعاوى قانونية.

ولضمان تمتع المحرر بحرية التحرير، يجب أن يكون على اتصال مباشر مع أعلى منصب في ملكية المجلة، لا مع مدير نائب أو موظف

لها. أما المعلومات التي قد يكون فيها نظر فتُعامل معاملة الرسائل إلى المحرر أو المراسلات الورقية أو الإلكترونية أو كتيوبية على منتدى إلكتروني مدعوم من قبل المجلة. تُعامل التحديثات للمواد المنشورة سابقاً (كتحديث لمراجعة منهجية أو إرشادات الممارسة) معاملة المادة النشوية الجديدة وليس كنسخة مُحدثة لمقالة منشورة. وعند الحاجة لنشر تصحيح فعلى المجلة اتباع المعايير التالية كحد أدنى:

- أ. على المجلة نشر إفادة بالتصحيح في أقرب فرصة ممكنة بعد الخطأ المنشور ولفظ نظر القارئ لكان الخطأ؛ يُنشر التصحيح على إحدى صفحات المجلة التي تُدرج في قائمة المحتويات (سواء ورقية أو إلكترونية).
 - ب. تنشر المجلة نسخة مُعدّلة من المقالة المُشمّلة على خطأ مع توضيح للتعديل الذي أدخل إلى المقالة الأصلية وتاريخ التعديل.
 - ج. تحتفظ المجلة بجميع النسخ السابقة من المقالة في الأرشيف. ويكون الأرشيف في متناول القراء، إما مباشرة أو بالطلب.
 - د. ينبغي إضافة بيان واضح للعيان في النسخ الأقدم من المقالة على وجود تعديلات في نسخ مُحدّثة.
 - هـ. عند الاستشهاد بالمقالة يُشار في المراجع إلى النسخ المُحدّثة. عند ورود أخطاء حسابية أو ترميزية يترتب عليها أخطاء كثيرة منتشرة في المقالة: إذا لم تؤثر الأخطاء على نتيجة المقالة أو أهميتها أو استنتاجاتها، فيمكن نشر تصحيح مستوف للمعايير المذكورة أعلاه.
- أما الأخطاء التي يترتب عليها إبطال نتائج الورقة فقد تستدعي سحب المقالة من المجلة. لكن في حالات الأخطاء غير المقصودة (خطأ في التصنيف أو الحساب) التي تُغيّر نتائج البحث تماماً أو أهميته، فيمكن سحب المقالة مع إعادة نشرها لاحقاً. إذا ثبت أن الخطأ غير مقصود وأن الورقة العلمية صحيحة ورصينة وتجتاز النسخة المصححة مراحل التدقيق والمراجعة الإضافية، فيمكن سحب المقالة المغلوطة وإعادة نشر مقالة مُعدّلة مع شرح وافٍ، وذلك لضمان صحة الدراسات المنشورة في الأدبيات العلمية. وفي مثل هذه الحالات يفيد إضافة إفادة بالتصحيحات في المواد المُحققة بالمقالة كالملاحق لضمان الشفافية التامة.

ب. السلوكيات والألفاظ غير الملائمة للبحث العلمي وسحب المقالات

من السلوكيات غير اللائقة للبحث العلمي، دون حصر، الابتداء وتزوير البيانات، وذلك يشمل تعديل الصور وتعمد عدم الإفصاح عن العلاقات والأنشطة ذات الأهمية والسرقة الفكرية. ويرى البعض أن عدم نشر نتائج تجارب سريرية أو أي دراسات بشرية أخرى يُعتبر إساءة للبحث العلمي. كل هذه السلوكيات سلوكيات مُشكلة في البحث العلمي لكنها تختلف في حجم ضررها. لذا، على أصحاب المصالح تقييم كل حالة على حدة. وعند التشكيك في وجود سلوكيات بحثية غير مقبولة أو ورود تساؤلات حول مدى صحة العمل البحثي المشمول في المواد المرسله إلى المجلة أو المنشورة فيها، على رئيس التحرير أن يبدأ الإجراءات اللازمة حسب ما تنصه جهات مثل لجنة أخلاقيات النشر (COPE)

<http://publicationethics.org/resources/flowcharts>

وبإمكانه نشر بيان لتوضيح الشكوك حتى تنتهي إجراءات التحقيق في الأمر. ولو تطلب الأمر إجراء تحقيق من قبل جهة عمل المؤلف، يُفضل أن يتابع رئيس التحرير الحالة لمعرفة نتائج التحقيق وإطلاع قراء المجلة بها، لو كان مناسباً. ولو أكد التحقيق وجود ممارسات غير مقبولة في البحث العلمي ينشر المحرر إقراراً بسحب المقالة. إذا ورد في مراسلات المجلة بعض الشكوك حول مقالة ولم يثبت وجود ممارسات غير لائقة، قد يُفيد نشر تلك الرسائل لإلقاء الضوء على الموضوع وتوليد النقاش. في الحالات التي تستدعي نشر الشكوك أو نشر إقرار بسحب إحدى المقالات، فلا يكفي نشرها في صفحة المراسلات بل يتوجب أن تُنشر في إحدى صفحات المجلة المُرقّمة (ورقية كانت أو إلكترونية) مع عنوان

واضح يشمل عنوان المقالة الأصلية. في المجلة الإلكترونية، يتحتم ربط صفحة الإفادة بالسحب بصفحة المقالة الأصلية وإبراز عبارة (تم سحب المقالة) أو ما شابهها على جميع ما يتعلق بالمقالة الأصلية (المستخلص والمقالة الكاملة ونسخ PDF القابلة للتنزيل والطبع). في ظروف مثالية، يفضل أن يكون نشر الإفادة بالسحب على يد مؤلفي المقالة الأصلية، ولكن في حال رفضهم أو عدم استطاعتهم، بإمكان رئيس التحرير أن يكتب إفادة السحب بنفسه أو أن يُحيل ذلك إلى مؤلفين مسؤولين. وعلى إفادة السحب أن تُوضح سبب سحب المقالة وتشتمل على مرجع للمقالة الأصلية. تظل المقالة الأصل في النطاق العام على الشبكة مع علامة واضحة تُبين كونها مسحوبة.

يجدر الإضافة هنا أن أي أعمال سبق نشرها للمؤلف الذي ثبت تزويره في المقالة أصبحت محل شك، وقد يطلب محرر المجلة من مقر عمل المؤلف تأكيدات على سلامة المقالات السابقة التي نشرت في المجلة، وإلا فقد تتعرض للسحب. وفي حال عدم تنفيذ ذلك ينشر رئيس التحرير بيان يوضح فيه الشكوك الموجودة حول صحة الأعمال السابقة المنشورة للمؤلف.

من الأسباب الأخرى التي تجرح صحة العمل اختيار منهجيات غير مقبولة، وقد يؤدي ذلك إلى سحب المقالة.

راجع مخطط COPE الانسيابي للمزيد عن سحب المقالات وتوضيح الشكوك حولها. راجع فصل (4-1-1-1) للمزيد حول تجنب الاستشهاد بمقالات مسحوبة.

ج. حقوق الطبع

على المجلة توضيح نوع حقوق الطبع والنشر التي تُنشر مقالاتها تحتها، وإذا كانت المجلة تحتفظ بحقوق الطبع عليها أن تُفصل موقفها عند نقل حقوق الطبع لجميع أنواع المواد، السمعية والفيديو والبروتوكولات ومجموعات البيانات. قد تطلب بعض المجالات الطبية من المؤلفين نقل حقوق الطبع إليها، كما أن بعضها يطلب نقل ترخيص النشر كذلك. لكن من المجالات من لا يطلب نقل حقوق الطبع وتعتمد بدلا من ذلك على رخصة المُشاع الإبداعي. بالإضافة، قد تعتمد المجلة الواحدة أنواع مختلفة من حقوق الطبع لأنواع المقالات المختلفة: في بعض المحتويات لا يمكن أن تُحفظ تحت حقوق الطبع (مثل بعض المقالات الحكومية). ومن محتويات المجلة ما قد يتنازل رئيس تحرير المجلة عن الحقوق فيها، ومنها ما يُحفظ تحت اتفاقيات أخرى.

د. النشر المتطابق

1. المواد المُقدمة إلى أكثر من مجلة في نفس الوقت

على المؤلف عدم إرسال المقالة نفسها، سواء بنفس لغتها أو بلغة أخرى، إلى أكثر من مجلة واحدة في الوقت ذاته. وذلك منعاً للخلافات لو قرر أكثر من مجلة واحدة الاحتفاظ بأحقية نشر المقالة، وتوفيراً لجهود القائمين على المراجعة والتحرير والنشر.

2. النشر المُزدوج والنشر المُسبق

يُعرّف النشر المُزدوج بنشر ورقة تتطابق بنسبة كبيرة مع مادة منشورة دون إشارة واضحة إلى المادة الأولى المنشورة. أما النشر المُسبق فهو أي نشر لمعلومات حول الورقة العلمية حتى لو في المجال العام.

يتق قراء المجالات الطبية في كون المقالات المنشورة فيها أعمال جديدة وأصلية ما لم يذكر المؤلف أو المحرر أنها إعادة نشر لمقالة منشورة في السابق (والذي يحصل أحياناً مع المقالات التاريخية أو البارزة على سبيل المثال). وتأتي هذه الثقة بناء على اتباع المجالات العلمية قوانين حقوق الطبع الدولية ومبادئ الممارسة الأخلاقية والاستغلال المُجد للموارد. الإشكالية في إعادة نشر أبحاث أصلية تكمن في التبعات الممكنة مثل عدّ نفس البيانات مرتين في الأدبيات العلمية أو

